مجلة "آفاق فكرية"

رت م د :2353 - 0367

رت م د إ: 2602-5507

ص. ص. 536 - 553

رأس المال الثقافي وآليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر (قراءة سوسيو- ثقافية للمتطلبات التنموية)

Cultural capital and mechanisms for achieving sustainable development in Algeria- (Socio-cultural reading of developmental requirements)

طا. با. شالا ابراهيم [1] *، بوشيخي علي [2]

[1] جامعة الجيلالي ليابس بسيدي بعباس (الجزائر)، مخبر الدراسات والبحوث الاجتماعية في الجزائر حول التنمية المحلية والشأن العام، brahim.challa@univ-sba.dz

[2] جامعة الجيلالي ليابس بسيدي بعباس (الجزائر)، alibouchikhiali@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/07/25 **تاريخ القبول:** 2021/11/25 **تاريخ النشر:** 2021/12/30

ملخص:

يعد موضوع رأس المال الثقافي والتنمية المستدامة من بين أهم المواضيع التي حظيت باهتمام واسع من خلال الدراسة والتحليل في مجال العلوم الاجتماعية. يهدف هذا البحث إلى إبراز دور وأهمية رأس المال الثقافي بما يحتويه من تركيب من حيث البنية المكونة له من مظاهر وبما يفرضه من ممارسات كرافد حيوي ومورد جوهري أمام الموارد الأخرى التي تشارك في العملية التنموية بحيث أصبحت الممارسات الثقافية والفكرية الحيز الذي يعزز كفاءة وفاعلية الأفراد على أدائهم الوظيفي في المؤسسة، ومحاولة إبراز العلاقة بينهما من خلال تحديد الشروط اللازمة لذلك،وتسليط الضوء على واقع التنمية المستدامة بالجزائر من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي. فمن بين أهم النتائج المتوصل إليها أن رأس المال الثقافي يساهم في تغيير المعارف والأفكار المكتسبة، وأن التنمية رهان رابح للمؤسسة يبنى على سن قوانين في إطار استراتيجية وطنية مدروسة، لذاوجب السهر على تحسين إدارة رأس المال الثقافي للوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة حقيقية بالجزائر.

كلمات مفتاحية: رأس المال الثقافي، التنمية المستدامة، المؤسسة، الأداء الوظيفي.

Abstract:

The subject of cultural capital and sustainable development is among the most important topics that have received wide attention through study and analysis in the field of social sciences. As a vital tributary and an essential resource in front of other resources that participate in the development process, so that cultural and intellectual practices have become the space that enhances the efficiency and effectiveness of individuals on their job performance, whether in the institution, and trying to highlight the relationship between them by defining the necessary conditions for this, and highlighting the reality of sustainable development in Algeria from By using the descriptive analytical method . Among the most important results reached is that cultural capital contributes to changing the acquired knowledge and ideas, and that development is a winning bet for the institution based on the enactment of laws within the framework of a well-studied national strategy, so it is necessary to ensure the improvement of the management of cultural capital to achieve real sustainable development in Algeria.

Key words: Cultural capital, sustainable development, enterprise, job performance

* المؤلف المرسل.

مقدمة:

يعتبر موضوع التنمية المستدامة من بين المواضيع الهامة التي لقيت إهتمام الباحثين في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث ظهر هذا المفهوم بعد الحرب العالمية الثانية وبالأخص بعد ظهور الدول المستقلة حديثا، لذلك اعتبرت المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة كحق وحتمية على الدول كغيرها من الحقوق بحيث أصبح مطلب أساسي تسعى كل الدول لتحقيقه، فقد تطور المفهوم التنمية من التنمية الاقتصادية إلى تنمية العنصر البشري، فخلال الخمسينيات اهتم بمسائل الرفاه الاجتماعي والثقافي لينتقل خلال الستينيات إلى الاهتمام بالتعليم والتدريب ثم ظهر مفهوم التنمية التكاملية وتأمين الحاجيات الأساسية للبشر.

في منتصف السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات بزر مفهوم التنمية الشاملة في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، وفي فترة التسعينيات ظهر مصطلح التنمية البشرية وصولا إلى مصطلح التنمية المستدامة الذي تطور في الفكر التنموي.

من خلال موضوعنا هذا سنحاول أن نقدم قراءة سوسيو ثقافية للتنمية المستدامة في الجزائر من خلال المفهوم وكذا أهم السياسات المتبعة من طرف الحكومات المتعاقبة والتطرق إلى المعوقات التي حالت دون تحقيق التنمية المستدامة المرجوة للأجيال القادمة بالجزائر.

لقد استخدمت عبارة التنمية المستدامة لأول مرة عام 1980 في الإستراتيجية العالمية للبقاء من طرف الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة ثم تطور عام 1991 في برنامج الأمم المتحدة للبيئة التنمية، وفي 1992 تم التأكيد على ضرورة اعتماد إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، كما تم تحديد الأولويات للتنمية المستدامة سنة 2002 بالقمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانزبورغ، ومن بين الدول التي سعت إلى تحقيق هذا الأخير" الجزائر" التي تسير نحو إستكمال مشاريعها في التنمية بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

الدراسات السابقة:

تمثل الدراسات السابقة ركيزة أساسية مهمة في البحث العلمي والتي يعتمد عليها الباحث في بحثه السوسيولوجي، فلذا هناك العديد من الدراسات السابقة وفيما يلي سنتطرق إلى بعضها و التي تخدم دراستنا الحالية:

أولا/ دراسة محمد طاهر قادري (2006/2005) بعنوان **"آليات تحقيق التمية المستدامة في الجزائر"** بجامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد، والتي كان تساؤلها الرئيسي في: ما مدى إمكانية تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر في الجزائر؟، وماهي الصعوبات والتحديات تحول دون ذلك، على الرغم من توفر الإمكانات الطبيعية والمتاحات المادية والبشرية؟.

فمن بين أهم أهداف الدراسة هو الوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة فعلية في الجزائر تكمن في التطبيق الكفء لدرجة عالية من المعرفة المنظمة على حل المشكلات الحقيقية للمجتمع، فالمنهج المتبع في الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي، فمن بين أهم النتائج المستخلصة من الدراسة هو أن جل عناصر النجاح متوفرة لتحقيق التنمية المستدامة بالجزائر، إلا أن مؤشراتها تبقى هزيلة و هشة خاصة التي تتعلق بالبطالة والتدني البيئي وعلى الخصوص منها ذلك الذي يتعلق بالجانب التقني الذي يعتبر من أهم مؤشرات القدرة والتحكم والسيطرة فالمعرفة العلمية والاقتدار التكنولوجي أضحتا اليوم أكثر من أي وقت مضى سلطانا للإنسان على غيره .

ثانيا/ دراسة سحانين الميلود (2017/2016) بعنوان **"مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر-"**، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة أعمال والتي انطلقت من إشكالية: كيف يمكن أن تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة بالجزائر؟

فمن بين أهم أهداف الدراسة هو تحديد التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لاستخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالجزائر والمرتبطة بتحقيق أبعاد التنمية المستدامة، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي و ذلك من خلال إبراز المفاهيم المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والإشارة إلى أهم أبعاد التنمية المستدامة بالجزائر فمن بين أهم النتائج المستخلصة من الدراسة أنه تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصال دورا هاما يؤلها لأن تحتل مكانة جوهرية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومتابعة التقدم المحرز في مختلف أبعاده.

ثالثا/ دراسة فايزة فراح (2018/2017) بعنوان: **"الرأس المال الثقافي للأسرة والتوجيه الجامعي للطالب "**، دراسة ميدانية بجامعة زيان عاشور –الجلفة –مجلة تطوير العلوم الاجتماعية، جامعة

الجلفة، الجزائر، والتي انطلقت من التساؤل التالي: هل للرأس المال الثقافي للأسرة أثر على التوجيه الجامعي للطالب؟

كان الهدف من الدراسة معرفة أهمية و تأثير عامل الرأس المال الثقافي للأسرة في تحديد المسار الدراسي للأبناء، وتوضيح علاقة الأصل الاجتماعي بالتوجيه الجامعي للطالب، والكشف عن دور المدرسة والجامعة في إنتاج وإعادة إنتاج التراتيب الاجتماعية وعلاقتها بالعائلة واستراتيجياتها، بحيث أجريت هذه الدراسة على عينة طبقية شملت 300 طالب جامعي من مختلف التخصصات، وتم استخدام المنهج الكمي لكونه يتناسب مع موضوع الدراسة، كما تم الاعتماد على أداة الاستمارة في جمع البيانات من الميدان.

فقد أوضحت نتائج الدراسة الميدانية على وجود علاقة بين المتغير المستقل "الرأس مال الثقافي" والمتغير التابع توجيه الطالب الجامعي من حيث المستوى التعليمي للوالدين من خلال توفير الجو الثقافي وتخصيص أوقات للمطالعة ومكتبات منزلية وكما لوحظ ارتباط الأصل الاجتماعي بالتوجه الجامعي للطالب ولهذا أسهم كل من المؤشرين في تأكيد على وجود الرأس المال الثقافي والتوجيه، وبما أن هذا الموضوع يدرس الرأس المال الثقافي.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تتفق جل الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في استخدامها للمنهج الوصفي التحليلي باعتباره طريقة مناسبة للحصول على معلومات دقيقة وموضوعية فهو يعتمد على وصف الظاهرة وتحليلها تحليلا دقيقا إلا دراسة فايزة فراح والتي اعتمدت على المنهج الكمي، فقد تم الاستفادة من معظم الدراسات السابقة في بلورة الإشكالية والتساؤلات الفرعية بشكل شمولي، الوصول إلى صياغة دقيقة لعنوان البحث وربط المتغير المستقل بالتابع.

أما مجال الاختلاف بالنسبة للدراسات السابقة المتعلقة بمتغير الرأس مال الثقافي وكذا متغير التنمية المستدامة فتختلف عن دراستنا من حيث مجتمع الدراسة، ونوع العينة المتبعة وحجمها والهدف من الدراسة.

أما الذي ستضيفه دراستنا هو التركيز على الربط بين متغير الرأس مال الثقافي ذات البعد القيمي السوسيوثقافي بإعتباره أداة مهمة، وفعالة لتنمية الفرد والمجتمع فكريا وثقافيا ومحاولة إيجاد العلاقة التكاملية بينه وبين التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية ،الاجتماعية، الثقافية،

البيئية، المؤسساتية والتي تمثل رؤية جديدة للبحث عن بناءات اجتماعية ونشاطات اقتصادية و أنماط إنتاجية واستهلاكية تتماشى مع المعطيات التي يفرضها الوقت الراهن من خلال الإشارة الى التجربة الجزائرية.

وفي هذا السياق تمثلت إشكالية الدراسة في البحث عن كيفية إدارة رأس المال الثقافي لتحقيق تنمية مستدامة حقيقية بالجزائر فمن خلال ماسبق يمكننا طرح **الإشكالية** التالية:

كيف يساهم رأس المال الثقافي في تحقيق سبل التنمية المستدامة بالجزائر؟

تندرج تحت الاشكالية مجموعة من **الأسئلة الفرعية**:

- ما المقصود بالرأس مال الثقافي وبالتنمية المستدامة ؟
- ما الدور الذي يلعبه الرأس مال الثقافي في سبيل تحقيق تنمية مستدامة حقيقية ؟
- فيما تتمثل تجربة الجزائر في مجال التنمية، وإلى أي مدى ساهمت السياسات الجزائرية في تجسيد التنمية المستدامة ؟

تكمن **أهداف** الدراسة في النقاط التالية:

- محاولة الإلمام بجميع المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة و بالرأس المال الثقافي والاستثمار فيهما و إعطاء تصور واضح اتجاه الموضوع .
- إعطاء صورة واضحة عن واقع وتحديات رأس المال الثقافي و التنمية المستدامة بالجزائر.
- إبراز مدى مساهمة رأس المال الثقافي في تغيير المعارف والآراء للأفراد من أجل تحقيق الجوانب المختلفة للتنمية المستدامة باعتبارها رهان رابح.

تكمن **أهمية** الدراسة فيما يلي :

- التعرف على المفاهيم الأساسية للرأس المال الثقافي و التنمية المستدامة.
- محاولة تشخيص أهمية الرأس مال الثقافي وإبراز دوره الفعال في تحقيق التنمية المستدامة
- عرض جهود الجزائر حيال تبني تنمية أكثر استدامة.

اعتمدنا في إنجاز هذه الدراسة على **المنهج** الوصفي التحليلي، من خلال التطرق إلى المفاهيم المرتبطة بالرأس مال الثقافي والتنمية المستدامة بأبعادها مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية.

1. الإطار المفاهيمي لرأس المال الثقافي:

1.1. مفهوم رأس المال الثقافي:

إذا كان رأس المال الاقتصادي هو مجموع العائدات والثروات الاقتصادية للفرد، وإذا كان الرأسمال الاجتماعي هو الثورات الناتجة عن إقامة شبكة مستقرة من العلاقات التفاعلية والتعارفية، فإن رأس المال الثقافي هو رأسمال رمزي يحظى بتقدير معنوي من قبل أفراد المجتمع ويتكون من المؤهلات والقدرات التي يحصل عليها الفرد نتيجة التعليم والرغبة في المعرفة والبحث المتواصل والاجتهاد العلمي والعمل الجماعي الدؤوب والمثابر.

فرأس المال الثقافي هو مصطلح ،سوسيولوجي بلوره بيار بورديو (PIERRE Bourdieu) وأضافه إلى مصطلحات الرأسمال المادي، والرأسمال الاجتماعي والرأسمال الاقتصادي، ويعني به مجموع المنابت والمصادر الثقافية التي ينهل منها الفرد، وتتنوع إلى العادات والتقاليد والأعراف والرمز والدين والفنون، كما يفيد جملة المؤهلات الفكرية التي ينتجها المحيط الأسري والنظام التربوي وتشكل أحد أدوات التحكم والتوجيه والتأثير في الفرد ويتم تراكمها عبر الزمن وتمريرها من شخص إلى آخر عن طريق المحاكاة والمشاركة والتقليد ويمكن كذلك نقلها من جيل إلى آخر عبر آلية إعادة الإنتاج واحترام النفوذ.

كما يعرف بأنه مجموعة المعارف والقدرات والمهارات النظرية والعملية في إطار ثقافة معينة، ويتألف من الشواهد المدرسية والألقاب الثقافية.. الخ، التي تخول لمالكها مراكز ووضعيات تتحدد بحجمها ونوعها، كما يعرف أيضا بأنه رأس مال رمزي يحظى بتقدير معنوي من قبل أفراد المجتمع، ويتكون من مجموعة الاستعدادات المكتسبة التي يعبر عنها الفرد مثل الهيئة وطريقة التحدث، إضافة إلى المؤهلات والقدرات التي يتحصل عليها الفرد نتيجة التعليم والرغبة في المعرفة والبحث المتواصل والاجتهاد العلمي والتجربة التاريخية المتراكمة (حنطابلي وعطوب، 2018، ص.42).

عموما يعبر مفهوم رأس المال الثقافي عن مجموعة من الرموز والمهارات والقدرات الثقافية واللغوية والمعاني التي تمثل الثقافة السائدة، والتي اختيرت لكونها جديرة بإعادة انتاجها واستمرارها ونقلها خلال العملية التربوية، ويركز هذا المفهوم على أشكال المعرفة الثقافية والاستعدادات التي تعبر عن رموز داخلية مدمجة تعمل على إعداد الفرد للتفاعل بإيجابية مع مواقف التنافس وتفسير العلاقات والأحداث الثقافية (أفراح وسعد محمد، 2014، ص.431).

مما سبق يتضح أن رأس المال الثقافي عند بيار بورديو (PIERRE Bourdieu)، يعبر عن مختلف القدرات والمهارات العقلية والجسدية، وكل أنواع المعرفة والخبرات التي يتحصل عليها الفرد من خلال انتسابه إلى العائلة أو جماعة معينة، أو من خلال مؤهلاته الذاتية التي يملك القدرة على تنميتها وتطويرها.

2.1. أشكال رأس المال الثقافي:

يرى بيار بورديو(PIERRE Bourdieu) أن رأس المال الثقافي يتشكل من خلال الإلمام والاعتياد على الثقافة السائدة في المجتمع وخاصة القدرة على فهم واستخدام لغة راقية، ويؤكد أن امتلاك رأس مال يختلف بإختلاف الطبقات ولهذا فإن النظام التعليمي يدعم امتلاك هذا النمط من رأس المال الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان على معظم أفراد الطبقة الدنيا النجاح في هذا النظام يمكن لرأس المال الثقافي أن يتواجد في أشكال متنوعة حيث يشمل الميول والنزعات الراسخة والعادات المكتسبة من عمليات التنشئة الاجتماعية، كما يمثل أمبريقيا في أشكال موضوعية مثل الكتب والأعمال الفنية والأدبية والشهادات العلمية وفي مجموعة من الممارسات الثقافية مثل زيارة المتاحف، ارتياد المسارح وحضور الندوات وغيرها من الممارسات المختلفة في مجال الثقافة وهو مجال فكري متخصص له منطقه الخاص وعملياته المميزة وله مؤسساته الخاصة مثل النظم التعليمية، الجمعيات العلمية والدوريات وله هوية وأيديولوجية في التبعية والاستقلال عن المجالات الاجتماعية الأخرى كالاقتصاد والسياسة، وأيضا يشمل العروض الفنية السينمائية الهادفة وما يعرض بها من مواد تساهم ببناء الفكر بناءا صحيحا، وكذلك مراكز البحوث والملتقيات والمنتديات بما تمنحه للفرد من قدرة على الإبداع وبلورة الفكر العميق الذي يساهم في رصانة المجتمع، فضلا عن النشر العلمي والثقافي وغيرها ممن تدخل في إطار رأس المال الثقافي.

من ثم ينتج رأسمال ثقافي يوزع ويستهلك في مجال خاص به، وهو مجال الثقافة، الذي يعد مجالا فكريا متخصصا له منطقه الخاص وعملياته المميزة، وله مؤسساته الخاصة، مثل النظم التعليمية، والجمعيات العلمية، والدوريات، وله هويته وأيديولوجيته في التبعية والاستقلال عن المجالات الاجتماعية الأخرى، مثل سوق العمل، بالإضافة إلى أنه يحقق مكاسب التميز للفرد في كافة المجالات (حسني ابراهيم، 2011، ص.36)، كذلك يتوزع الرأسمال الثقافي على ثلاثة عناصر هي شكل مستجد في الهابيتوس الثقافي، وتكمن وظيفته في جعل الإنسان كائنا اجتماعيا ومشاركتها في الفضاء العام، وشكل مموضع في مستوى ثان يتكون من منافع ثقافية وخيرات رمزية مثل الكتب

والأثار الفنية والأدوات الرقمية وتتمثل مهمتها في حزم وحفظ العناصر الثقافية، وشكل مؤسساتي في مقام ثالث ويتمثل في العناوين المدرسية والمتاحف والمكتبات ودور الثقافة والمسرح والسينما وتتمثل مهمته في عرضه للمنتوجات الثقافية للفرجة والتقبل والتداول والتوزيع والاستعراض والاستهلاك وبالتالي تتحول هذه المؤسسات إلى سوق ثقافي فكما تصوره بيار بورديو (PIERRE Bourdieu) فإن رأس المال الثقافي ذو أشكال ثلاثة: (الخويلدي، 2011،ص.13).

- يمكن أن يكون رأس المال الثقافي متلبسا بذات المتعلم متجذرا فيها في شكل استعدادات دائمة يعبر عنها الجيد ذاته مثل الهيئة وطرائق التصرف وكيفيات الكلام، والعلاقات الميسورة بين المدرسة والثقافة.
- يمكن أن يكون رأس المال الثقافي متمثلا في عناصر موضوعية على هيئة ممتلكات ثقافية مثل اللوحات الفنية، الكتب، الموسوعات والمعاجم..... الخ. على أنه لا يكفي أن يورث الأطفال أدوات الثقافة هذه وإنما ينبغي أن يورثوا أيضا طرائق استعمالها والاستفادة منها.
- يمكن أن يكون رأس المال الثقافي في شكل مؤسساتي متمثل في شهادات تسندها المدرسة اعترافا بجدارة المتحصل عليها، وعلى هذا النحو يصير رأس المال الثقافي رأس مال اقتصادي لذوي الشهادات الراقية على أن الحصول على هذه الشهادات في حد ذاته لا يضمن فعليا الحصول على وظائف معينة .

2. الإطار النظري للتنمية المستدامة:

1.2. تعريف التنمية:

"هي عملية شاملة مستمرة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة الأفراد ورفاهيتهم وذلك من خلال مساهمة جميع أفراد المجتمع وعلى أساس التوزيع العادل لعائداتها"

أما معنى المستدامة "هو ضمان ألا يقل الاستهلاك مع مرور الزمن من خلال تحقيق المنفعة العامة" (خالد، 2007، ص.19)، وحسب قمة الأرض لعام 1992 بالبرازيل هي التي تحدد المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئة الكفيلة بتحقيق التنمية المستدامة كبديل تنموي للبشرية لمواجهات احتياجات القرن 21 وهي كذلك عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر، دون المساس بقرارات الأجيال.

من وجهة نظر علماء الاجتماع:حيث يركزون على الإنسان باعتباره جوهر التنمية وكذا العلاقة الاجتماعية ومحاربة الفقر والتوزيع العادل للموارد واتخاذ القرار للمشاركة الشعبية.

من وجهة نظر علماء البيئة: وضع حدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث واستغلال المياه وقطع الغابات وانجراف التربة (خبابة و بوقرة، 2009، ص.349).

2.2. مفهوم التنمية المستدامة:

هي عملية تلبية احتياجات الأجيال المستقبلية والحالية دون التقليل من شان مرونة الخصائص الداعمة للحياة أو تكامل وتماسك النظم الاجتماعية، ولأكثر شمولية يجب أن نفرق بين أربعة أبعاد للاستدامة على النحو التالي:

- النظم الإيكولوجية.
- النظم الاقتصادية والأنشطة الاجتماعية.
- الحكم والنشاط السياسي.
- الأداء وقدرات المؤسسات.

وتعرف كذلك **التنمية المستدامة على أنها** عمل تطوير الأرض والمدن والمجتمعات والأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها ويواجه العالم خطورة (مجيد وبوستة، 2014، ص.138) التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية والمساواة والعدل ويمكن تعريفها كذلك "بأنها النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية اكبر قدر مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار البيئية، وتختلف التنمية المستدامة عن التنمية الاقتصادية من حيث التعقيد والتداخل، حيث تعد التنمية المستدامة اشمل لأنها تأخذ بعين الاعتبار والجوانب الاقتصادية والاجتماعية البيئية " (عماري، 2008، ص. ص.7-8).

3.2. أبعاد التنمية المستدامة:

1.3.2. البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:

نقصد به النظام الاقتصادي المستدام والذي يسمح بإنتاج السلع والخدمات للإشباع الحاجات الإنسانية، وتحقيق الرفاهية بشكل مستمر ودائم دون الإضرار بالبيئة، وهذا بتغيير أنماط

الإنتاج الحالية وكذلك الاستهلاك المعتمد على الموارد الطبيعية بطريقة غير مقبولة عن طريق هدر الموارد الطبيعية والبحث عن أساليب جديدة وفعالة لتحقيق استدامة التنمية الاقتصادية وتلبية الحاجات الاقتصادية دون إضرار بالبيئة والحد من التلوث.

2.3.2. البعد الاجتماعي والثقافي للتنمية المستدامة:

نقصد باستدامة التنمية اجتماعيا تحقيق العدالة في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع وإيصال جميع الخدمات الضرورية إلى جميع الفئات والقضاء على جميع الفوارق بين سكان المدن والأرياف والمساهمة في تحقيق التنوع الاجتماعي وإتاحة المشاركة في المشاورة للجميع وربطهم باتخاذ القرارات لتحقيق الحرية في ذلك، مع تحديد عامل أساسي في هذا الجانب وهو النمو الديمغرافي المعقول في أي بلد وإحداث التوازن في هذا المجال مع إمكانات الحكومة والدولة ومواردها الطبيعية لأن أي زيادة ديموغرافية سريعة لا تحقق التوازن مع تلبية حاجات هذه الكثافة السكانية لعدم قدرة الحكومة في مسايرة هذا النمو السريع، في ظل محدودية قدراتها لتلبية الحاجات وتقديم الخدمات الضرورية للسكان, مما يرجح زيادة عدد الفقراء، ومن ثم الاستغلال غير الأمثل للثروة وبالتالي استنزاف الموارد الطبيعية وهذا يعيق استدامة التنمية، ويثقل على الأجيال المستقبلية (مجيد وبوستة، 2014، ص.139).

فالبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية واستدامة المؤسسات والتنوع الثقافي (عثمان وماجدة، 2010، ص. ص. 30-31).

3.3.2. البعد البيئي للتنمية المستدامة:

تفرض التنمية المستدامة ضرورة المحافظة على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية بإتباع أنماط إنتاج واستغلالها بطرق عقلانية، لتجنب استنزاف الطاقات المتجددة، وتحقيق التنوع الحيوي، ونقاء الهواء، وخصوبة التربة.

4.3.2. البعد المؤسسي للتنمية المستدامة:

ويتمثل في الإدارات والمؤسسات القادرة على تطبيق استراتيجيات مخطط التنمية المستدامة عبر برامج مستديمة يطلقها أفراد ومؤسسات مؤهلة وعبرها ترسم وتطبق سياساتها التنموية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، لذلك فإن رفع مستوى ونوعية حياة الأفراد وتأمين حقوقهم الإنسانية وتوفير الإطار الصالح لإلتزامهم بواجباتهم اتجاه المجتمع والدولة، تتوقف جميعها على مدى نجاح مؤسساتها في أداء وظائفها .(Guyonnard & Willard, 2005, p. 25).

4.2. مؤشرات تحقيق التنمية المستدامة:

تتم صياغة المؤشرات الموالية من طرف لجنة الأمم المتحدة فيما يعرف بتوصيات الاجندة وهي مؤشرات تغطي الأبعاد السابقة وهي:

1.4.2. المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة:

لا تعد المؤشرات السابقة كمتوسط الدخل الفردي والوطني الخام كافية رغم الحاجة لها, لكن هذا التصور يخلق جدل كبير فيما يخص الخلل الذي يحدثه في توزيع الثروة، وانعدام العدالة في ذلك وهو ما يحرم الأجيال القادمة الاستفادة من ثروات البلاد فمما سبق ولتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة يجب الاعتماد على المؤشرات التالية:

- معدل استهلاك الفرد من الطاقة سنويا .
- الأداء الاقتصادي للبلد ويقاس بمتوسط دخل الفرد ومعدل الاستثمار إلى الدخل الوطني.
- الحالة المالية للبلد وتقاس بنسبة الديون إلى الناتج الوطني الإجمالي.

2.4.2. المؤشرات الاجتماعية للتنمية:

هي مؤشرات ترتكز على الجانب الاجتماعي لكل بلد أي المساواة الاجتماعية والعدالة في توزيع الثروة والمساهمة والمشاركة في اتخاذ القرار، وتساوي الفرص في الحصول على الخدمات العامة ومن أهم المؤشرات في هذا المجال:

- معدل النمو الديموغرافي السنوي في البلد.
- نسبة الأطفال الذين يتعدون المرحلة الابتدائية (السنة الخامسة في الجزائر).

3.4.2. المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة:

- معدل التلوث البيئي المسموح (الهواء والماء الطبيعي).
- معدل الصناعات الملوثة بالنظر إلى القطاع الصناعي ككل.
- التأثير البيئي على حياة الفرد.

3. العلاقة بين إدارة رأس المال الثقافي والتنمية المستدامة:

1.3. علاقة التنمية المستدامة برأس المال:

تنطوي التنمية المستدامة على إجراء تغيرات رئيسية وضرورية في المجتمع، إعتمادا على قاعدة صلبة لابد أن تستند وتعتمد على واقع مخزون رأس المال الذي يديمها، ونقصد بهذا الأخير أنه عليه أن يشمل معطيات ومقدرات المجتمع ويعكس محتويات وأبعاد التنمية، وهو بهذا المفهوم ينقسم إلى خمسة أنواع هي:

- رأس المال المادي.
- رأس المال الطبيعي ويعني الموارد الطبيعية والنظم البيئية.
- رأس المال الإنتاجي ويشمل الأصول المادية القادرة على إنتاج السلع والخدمات.
- رأس المال البشري ويعني القدرات الإنتاجية للأفراد سواء الموروثة أو المكتسبة.
- رأس المال الثقافي والاجتماعي ويشمل الثقافة الاجتماعية السائدة بكل قيمها وعاداتها.

2.3. دور إدارة رأس المال الثقافي في تحقيق التنمية المستدامة:

لإيجاد أحسن طريقة لإدارة رأس المال الثقافي وهذا لربط العلاقة بينه وبين التنمية المستدامة وفق ما يلي نستطيع التوصل إلى:

- تغيير أراء الأفراد، فيما يخص الجانب الاستثماري وتحويل معتقداته من النمط التقليدي إلى النمط الجديد المعتمد على رأس المال الثقافي .
- زيادة القدرة الإبداعية التي تؤدي إلى تحسين المعارف والمهارات، فبالتالي زيادة القدرات التفكيرية والتي تساعد على إيجاد أبعاد تنظيمية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.
- رفع كفاءة وفاعلية الأفراد داخل المؤسسة والمجتمع، من خلال تحسين أدائهم الوظيفي

- تساهم الإدارة السليمة لرأس المال الثقافي في تحسين الأداء الاقتصادي للدولة، فهو بذلك يحسن الدخل القومي والدخل الفردي والذي يؤدي إلى تحسين الحالة المالية للدولة.

4.3. تحقيق الجانب الاجتماعي للتنمية المستدامة عن طريق إدارة رأس المال الثقافي:

بالإدارة الجيدة لرأس المال الثقافي يصبح تفكير الفرد مختلف عن السابق فيبحث عن تحقيق الجانب الاجتماعي للتنمية المستدامة كمايلي:

- التفكير يزيد الوعي والقناعة عن التأثير السلبي للنمو المتزايد للسكان، وهذا يؤدي إلى الحد من النسل في حدود قدرات الدولة في إشباع الحاجات، فرأس المال الثقافي يؤدي إلى تغيير تفكير الأفراد إلى الأحسن وتخفيض معدل النمو الديموغرافي، وبالتالي تحقيق التوازن بين النمو وتلبية الحاجات الأساسية كالصحة، التعليم...فزيادة الاهتمام بالقطاعين يؤدي إلى التقليل من الوفيات، وتحسين المستوى العلمي الذي تؤدي إلى تحسين إدارة رأس المال الثقافي.
- الجانب البيئي، حيث تساهم الإدارة السليمة لرأس المال الثقافي في خلق روح المحافظة على البيئة، في النتيجة هواء نقي، لتتحسن بذلك حياة الفرد في هذا المجال، وبإضافة مجالات أخرى تستطيع الإدارة السليمة لرأس المال الثقافي تحقيقها وهي:
  - إستدامة التعليم والصحة وتحسين مخرجاتها.
  - زيادة الفكر الإبداعي وتحقيق الإبداع الإداري.
  - تحقيق الميزة التنافسية و بالتالي زيادة القدرات التنافسية.
  - زيادة الاستثمار في المجالات الفكرية.
  - خلق القيمة واستدامة التنمية (عيساني، 2010، ص. ص.47-51) .

4. خصوصية وواقع التجربة الجزائرية في المجال التنموي:

من أجل تحقيق التنمية المستدامة، اتبعت الجزائر استراتيجية بناءة وفعالة والتي تتمثل في:

1.4. سن قوانين في إطار استراتيجية متكاملة لبلوغ التنمية المستدامة:

لعل قانون تهيئة الإقليم الجزائري، يعدمن المحفزات الحقيقية للوصول إلى التنمية المستدامة، فالمحافظة على البيئة وبلوغ التنمية المستدامة لن يكون إلا من خلال تهيئة الإقليم وهو ما عمدت إليه الجزائر، من خلال القانون المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة والذي يهدف إلى:

- إعداد استراتيجية لإعادة توازن النشاطات، السكان، ووسائل التنمية.
- مكافحة أسباب النزوح الريفي وإنعاش المناطق المهمشة.
- المحافظة على البيئة وتثمين الأنظمة البيئية.
- وضع بنية حضرية حقيقية وتنظيم سياسة المدينة.
- دمج البعد المغاربي والمتوسطي.
- ترقية التنمية المحلية والتسيير التساهمي(كربالي وحمداني، 2010، ص.19).

2.4. الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة:

أما بالنسبة للاستراتيجية الوطنية فهي ترمي إلى :

- التنمية المستدامة بكافة أشكالها وأبعادها .
- مناصب الشغل ومكافحة ظاهرة الفقر.
- بعث التنمية الاقتصادية لإنشاء الثروات.
- الحفاظ على الموارد الطبيعية المحدودة المياه، الأراضي الفلاحية، الغابات والتنوع البيئي.
- تحسين الإطار المعيشي للسكان من خلال التسيير الأمثل للنفايات.

وبهدف الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف، تم وضع برنامج عمل يتمثل في المخطط الوطني المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة، لأن ترجمة هذا المخطط تتطلب وضع تدابير قانونية ومؤسساتية، وكذا طرق المتابعة والمراقبة لهذا الغرض صدرت سلسلة من القوانين من بينها (تسيير ومراقبة وإزالة النفايات، قانون المحافظة وتثمين الساحل، قانون المحافظة على البيئة، قانون المحافظة على المناطق الجبلية من جهة ومن جهة أخرى تم تكييف النصوص القانونية السارية المفعول مع مستلزمات المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة)وتدعيما لهذه السياسة البيئية، تم وضع أدوات اقتصادية، مالية وترتيبات جبائيه تضمنتها قوانين المالية لسنوات، تتعلق بالنفايات الصلبة والسوائل الصناعية وتسرب الغازات والنشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة.

وقد بدأ الشروع في تنفيذ هذه الاستراتيجية الوطنية انطلاقا من عام 2001، رافقتها عمليات تحسيس للمواطنين قصد الحفاظ على البيئة، وهو ما يفسر أيضا الزيادة الملحوظة في عدد الجمعيات الإيكولوجية النشيطة في هذا الميدان (خطاف وشريف، 2020، ص.140).

5. تجربة الجزائر في مجال التنمية المستدامة:

بالرغم من وجود تدخلات جريئة للسلطات الجزائرية في مجال التنمية المستدامة إلا أنه يجب الذكر بأنها غير منتظمة وغير خاضعة لتقييم النتائج المحرزة، وفيما يلي نحاول ذكر أهم المجالات :

1.5. مجال التلوث المائي:

ترتبط الأشغال الجارية بإعادة تأهيل شبكات التمويل بالماء الصالح للشرب وشبكات التطهير، وهذا من خلال إعادة تأهيل 10 مدن يفوق عدد سكانها 2 مليون نسمة، وإعادة تأهيل 24 محطة للتصفية، إضافة لمبادرات الشراكة مع الدول الأوروبية لتحسين تسيير وإدارة الموارد المائية.

2.5. مجال التلوث الجوي:

اتخذت الحكومة في هذا المجال عدة إجراءات أهمها: اختيار أنواع من الوقود تكون خالية هي ومخلفاتها من الملوثات، والتحول إلى مصادر جديدة للطاقة الكهربائية أو الطاقة الشمسية، فبدأت بتعميم استخدام غاز البترول المميع كغاز وقودي وإدخال البنزين الخالي من الرصاص.

3.5. مجال النفايات الحضرية والصناعية:

سيشرع في الوقت القريب بتنفيذ برنامج خاص بتحديث نظام جمع وإخلاء النفايات بفضل قرض قيمته 26 مليون دولار أمريكي ممنوح من طرف البنك الإسلامي للجزائر، كما أن وضعية النفايات والبقايا الصناعية من أهم المشاكل الباعثة للقلق، وإن كانت حوالي 50 % من الوحدات الصناعية قد جهزت بأنظمة مضادة للتلوث إلا أن معظمها معطلة في الوقت الراهن.

4.5. مجال تلوث البحر والمناطق الشاطئية:

سعت الحكومة لشراء المعدات اللازمة لمكافحة التلوث البترولي وتجهيزات المخابر، وهذا بعد تمويل صندوق البيئة العالمية للبرنامج المغاربي لمكافحة التلوث.

5.5. مجال الغابات وحماية السهوب:

تهدف الاستراتيجية المنتهجة في الوقت الحالي إلى تفضيل الاختيارات التقنية المقبولة من طرف الفلاحين من جهة، ومراعاة أهمية البيئة من أخرى، والعمل المكثف لإعادة تهيئة 03 ملايين هكتار من السهوب وإعطاء أولوية أكبر للأراضي المعنية بالانجراف.

6.5. مجال حماية التراث الثقافي:

يمثل التراث الثقافي الأثري على وجه الخصوص، سندا للذاكرة الجماعية، لهذه الأغراض تم فتح عدة ورشات تعمل في الوقت الراهن على ترميم التراث التاريخي وإعادة الاعتبار للمكتسبات التاريخية، حيث تخص العملية 18 ولاية.

7.5. مجال التربية والتحسيس البيئي:

إن السياسة البيئية الناجعة هي تلك التي تمهد الطريق أمام تكوين وعي بيئي، وهي التي تربط النظام الإيكولوجي بالنظام التعليمي، حيث يتم إدراج دروس حول البيئة في الطور التعليمي الأول، وطبع كتاب مدرسي المقياس التربية البيئية للطور الثاني.

خاتمة:

إن الجزائر وعلى غرار باقي دول العالم الثالث، تسعى دائما إلى مسايرة التطورات الاقتصادية والاجتماعية، التي تفرضها العولمة، ومختلف المنظمات الدولية، وذلك بوضع السياسات التنموية الملائمة والتي تساير متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بهدف بلوغ التنمية المستدامة، وعليه ومن خلال ما تضمنته هذه الدراسة من شروح وتحاليل، تم التوصل في الأخير إلى النتائج الموجزة في النقاط التالية:

- يعتبر رأس المال الثقافي مزيج بين رأس المال البشري والمعرفي.
- يساهم رأس المال الثقافي في تغيير المعارف والأفكار السائدة.
- تحسين إدارة رأس الثقافي للوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة.
- ضرورة تغيير أراء الأفراد فيما يخص الجانب الاستثماري وتحويل معتقداته من النمط التقليدي إلى النمط الجديد المعتمد على رأس المال الثقافي لدفع عجلة التنمية بالجزائر.
- ينبغي رفع كفاءة وفاعلية الأفراد داخل المؤسسة من خلال تحسين أدائهم الوظيفي.
- تساهم الإدارة السليمة لرأس المال الثقافي في تحقيق الجوانب المختلفة والمتمثلة في الجانب الاقتصادي للتنمية المستدامة والجانب الاجتماعي وكذا الجانب البيئي لها.
- التنمية المستدامة رهان رابح للمؤسسة الاقتصادية.

- ضرورة سن قوانين في إطار استراتيجية وطنية مدروسة تكون متكاملة وبناءة لبلوغ التنمية المستدامة بكل أبعادها .
- لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة، ما لم يكن هناك تفكير في الأجيال القادمة.

من أجل تحقيق التنمية المستدامة وبخاصة في الجزائر، نرى من الضروري وعلى ضوء ما تم التوصل له من نتائج تقديم **المقترحات أو التوصيات** الموجزة في النقاط الآتية:

- ضرورة محاربة الفقر والقضاء عليه، وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، وتقليص الفوارق الاجتماعية بين مختلف فئات المجتمع الجزائري.
- التقليل من أنماط الاستهلاك غير المسؤول، وذلك بتوعية المواطنين بخطورة ذلك.
- محاربة التلوث البيئي بكل أشكاله والتي تشكل تهديد للثروة البيئية الجزائرية
- سن قوانين صارمة في حق مرتكبي المخالفات البيئية.
- القضاء على البطالة من خلال توفير مناصب شغل جديدة وغير مؤقتة.

قائمة المصادر والمراجع:

1. Guyonnard, F., & Willard, F. (2005,). Le Management environnemental au développement. France,: Ademe,.
2. Pierre, B., & Claude, P. (1964). Les héritiers-les étudiantes et la culture. Paris.
3. ابتسام خطاف، وخطاف شريف. (2020). التجربة الجزائرية في مجال التنمية المستدامة بين الواقع والتحديات. *مجلة الدراسات الاقتصادية والتجارية المعاصرة، 03*(03).
4. بغداد كربالي، ومحمد حمداني. (2010). استراتجيات و سياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجيا بالجزائر. *مجلة العلوم الانسانية* (45).
5. بورديو بيار. (1994). *العنف الرمزي (بحث في أصول علم الاجتماع التربوي)*. بيروت: المركز الثقافي العربي.
6. جاسم أفراح ، وعلي حميد سعد محمد. (2014). الهابيتوس وأشكال رأس المال في فكر بيير بورديو. *مجلة الأستاذ، 2*(210)، الصفحات 419-438.
7. زهير الخويلدي. (02 12, 2011). *نظرية الهابيتوس والرأس المال الرمزي عند بيار بورديو*. تم الاسترداد من www.m.ahewar.org.asp
8. شعباني مجيد، ومحمد بوستة . (جوان, 2014). إدارج رأس المال الفكري. *دراسات العدد الاقتصادي، 5*(2).
9. عامر عيساني . (2010). الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة ،حالة الجزائر ،أطروحة دكتوراه . جامعة الحاج لخضر، باتنة ،الجزائر.
10. عبد العظيم حسني ابراهيم . (2011). الجسد والطبقة ورأس المال الثقافي _ قراءة في سوسيولوجيا بيير بورديو. *مجلة إضافات، 15*.
11. عبد الله خبابة، ورابح بوقرة. (2009). *الوقائع الاقتصادية ،العولمة الاقتصادية ،التنمية المستدامة* . الاسكندرية ،مصر.
12. عمار عماري. (2008). إشكالية التنمية المستدامة و أبعادها. *المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة*.

13. كريم بودخدخ، ومحمد سلامنة . (2011). أثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر 2001-2009. *الملتقى الدولي حول استراتجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة*. المسيلة: الجزائر.

14. كريم زرمان . (جوان, 2010). التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001 -2009. *أبحاث اقتصادية وإدارية* .

15. محمد غنيم عثمان، وأبو زنط ماجدة. (2010) *التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها* .عمان: دار الصفا.

16. مصطفى قاسم خالد . (2007). *إدارة البيئة المستدامة في ظل العولمة المعاصرة* . جامعة الدول العربية، القاهرة .

17. وهيبة بوربعين . (2018). التنمية المستدامة في الجزائر ،قراءة في الأبعاد والمؤشرات. *مجلة التنمية البشرية و التعليم للأبحاث التخصصية* .

18. يوسف حنطابلي، وكريمة عطوب .(2018). رأس المال الثقافي للأسرة ومظاهر اغتراب التلاميذ.*مجلة العلوم الاجتماعية*، *7*(31).

كيفية الاستشهاد بهذا المقال وفق نظام توثيق الجمعية الأمريكية لعلم النفس APA الإصدار السابع (7):

شالا ابراهيم، بوشيخي علي. (2021). رأس المال الثقافي وآليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر (قراءة سوسيو- ثقافية للمتطلبات التنموية). *افاق فكرية*، سيدي بلعباس (الجزائر)، *9* (3)، 536-553؛ رابط المجلة *https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/396*